

المصدر :

عكاظ

التاريخ :

16-03-2006

الصفحات :

9

العدد : 14446

المسلسل : 64

الاقتصاديون منوهون بالتوجيهات السامية

الاستجابة السريعة للمستثمرين ودخول الأمير الوليد يد عمان سوق الأسهم

جاء اجتماع المجلس الاقتصادي الاعلى برئاسة الملك امس الاول لبحث ما يجري في سوق الاسهم والتوجيهات السامية الكريمة بتخفيض القيمة الاسمية وتجزئة الاسهم والسماح للمقيمين بالتداول ليضع النقاط فوق الحروف وبعث برسالة تطمينية للسوق والمستثمرين حول قوة اقتصادنا وشركاتنا والحرص على دعم اجراءات حماية السوق والمستثمرين وخاصة صغارهم وهو مالقى استجابة سريعة في السوق.

المصدر :
التاريخ :
الصفحات :

عكاظ
16-03-2006
9

العدد :
المسلسل :
14446
64



عبدالله آل هتيلة (جدة)

المحلل المالي تركي فدعق يقول إذا اردنا ان نوضح هذا نقول ان سوق الاسهم السعودية يتكون من عدة اطراف تختلف في سياساتها الاستثمارية حسب اهدافها الاقتصادية المتباينة . وتتركز هذه الاطراف في الفئات التالية:

* هيئة السوق المالية كجهة مشرفة ومنظمة للسوق.
* مؤسسة النقد (البنك المركزي).
* صناديق الاستثمار الحكومية(الاستثمارات العامة) والتأمينات ومعاشات التقاعد)
* صناديق الاستثمار المدارة من قبل البنوك.
* المحافظ الاستثمارية الخاصة بالأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين وهي من يشكل أغلبية في السوق ومنهم عموم المتداولين وصناع السوق

نسبة عالية من أسهمها وتم تكوين كتلتها خاصة بأسهم بعض الشركات ومن ثم تم إطلاق العديد من الشائعات عن تطور هنا أو هناك وعن أسعار مستهدفة لبعض هذه الشركات في محاولة منهم لرفعها في مستويات أعلى بدون أي مبرر اقتصادي.

وفي ظل عدم اكتمال الهيئة الهيكلية للسوق وعدم وجود مؤسسات مالية كمشركات إدارة وتكوين المحافظ الاستثمارية التي قد تساعد على توجيه عموم المستثمرين توجيهها علميا ومدروسا، وبالتجربة ارتفعت أسعار الشركات الاستثمارية إلى أسعار عالية أيضا. في ظل هذا الوضع كانت هيئة السوق المالية تراقب ما يحدث بالسوق عن كثب وأطلقت عدة حملات توعوية وحذرت المتعاملين من الاندفاع بالشراء بدون مسوغ اقتصادي او بناء على اشاعات أو أخبار مضللة، خصوصا

”

الهيئة المالية

حذرت من التلاعبات
وعاقبت المخالفين

“

المستثمرين عدم اكتمال الهيئة الهيكلية للسوق وكانوا يقومون بدور صانع للسوق عن طريق العروض والطلبات الكبيرة في محاولة للتأثير على أسهمهم بالشكل الذي يحقق مصالحهم حتى وصلت أحجام التداول والمضاربة إلى مستويات عالية وخطيرة وصلت إلى ٩٠ مليون سهم تم تداولها في يوم ٥ فبراير الماضي. عند ذلك أصدرت الهيئة العديد من القرارات المهمة للحد من سيطرة هذه الفئة على بعض الشركات وكان أهمها قرار تخفيض نسبة التذبذب من ١٠٪ إلى ٥٪ حتى يتم السيطرة على الارتفاعات غير المرجرة وحتى يتم حماية السوق من الهبوط ١٠٪ يوميا، وكان صدور القرار وتطبيقه بشكل سريع حتى لا تكون لدى هذه الفئة فرصة للتأثير المباشر السلبى على السوق. إن الدور الذي تقوم به هيئة السوق المالية يحتاج إلى دعم

ومسانده من جهات أخرى مؤثرة في السوق، وذلك بقوينا إلى أهمية وجود صانع للسوق يحمي السوق من التطرف في البيع أو التطرف في الشراء وهذا الدور من المفترض أن تقوم به جهات ذات نفع عام للمجتمع بإشراف هيئة السوق المالية. ومع انخفاض مؤشر السوق إلى هذه المستويات تعدلت الكثير من المعايير المالية خصوصا للشركات الاستثمارية والقيادية إلى مستويات محفزة للشراء ومع ثبات العوامل الاقتصادية الأساسية للسوق فإن كل الدلائل تشير إلى قرب استقرار السوق وكان أهم درس لجميع المتعاملين في السوق أن الارتفاع السريع للسوق والمبني على طلبات شراء كبيرة فقط بدون مسوغ اقتصادي أمر سلبي ولكن الارتفاع البطيء والمبني على أداء الشركات هو الذي يفرض نفسه حسب اقتصاديات السوق .